م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 371/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K -Weekly Economic Report No. 371

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 371

الأحد 30 كانون الأول، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

My Greetings, I am sending you:

MEAK Weekly Economic Report No. 371

Sunday 30 January 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 371/ 2022

الأحد 30 كانون الثاني، 2022 30 January

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 4
1 – تدفقات التحويلات العالمية في 2021: عام من والمفاجآت . 4
2 – كم يبلغ احتياطي أمريكا من النفط.. أين تخزنه ولماذا؟..... 7
3 – يقوم قسم التعليم والنشر في بنك بولندا الوطني بالتعليم: 9
4 – كيف أصبحت البتكوين رائدة العملات الرقمية؟ 11
5 – الاقتصاد السياسي لسياسات سعر الصرف في تركيا 15
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 22
6 – Polska zabiega w Dubaju i Dosze o mocniejszą współpracę z krajami arabskimi..... 22
7 – Public begins to question whether Biden cares amid economic woes 27
8 – How Big Oil Rigs the System to Keep Winning.....31
9 – Economic Cracks in the Great Wall of China: Is China's Current Economic Model Sustainable? 40
ثالثاً – الاقتصادات العربية: 43
10 – "صندوق النقد": تقدّم ملحوظ في تحديد الخسائر اللبنانية..43
11 – ميقاتي "اشتبك" مع بري: أكثر من استياء وأقلّ من استقالة44
12 – "هندسة" تخفيض الدولار في بلد "العجايب" 48
رابعاً – الاقتصاد السوري:..... 53
13 – سوريا تسعى لإنهاء الدعم لمواطنيها الأكثر ثراء..... 53

14 – وزير التجارة يكشف الفئات غير المستحقة للدعم.. 500 ألف مستبعد والوفر للشرائح المستحقة 54
15 – السبب لم " تتوفّق" سورية باستثمارات الطاقة المتجددة....56
16 – المجلس الأعلى للاستثمار: الإسراع بوضع خارطة وطنية لأماكن مشاريع الطاقات المتجددة 58
17 – عقوبات سوريا.....60
18 – أصدر السيد الرئيس بشار الأسد قانونا يقضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة 63

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 371/ 2022

الأحد 30 كانون الثاني، 30 January 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 – تدفقات التحويلات العالمية في 2021: عام من التعافي والمفاجآت

عامل في موقع بناء ديليب راثا 11/17/2021|

أصدرت شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية والبنك الدولي للتو التقرير نصف السنوي الجديد المُعَنْوَن موجز الهجرة والتنمية 35 .ومن اللافت للنظر أن نشهد تعافياً في تدفقات التحويلات في عام 2021، في إثبات جديد لمدى موثوقيتها بوصفها شريان حياة مطلق لأسر المهاجرين بأوطانهم الأصلية، وخصوصاً في أوقات الحاجة.

ونتوقع، في عام 2021، أن تصل تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى 589 مليار دولار، بزيادة قدرها 7.3% عن عام 2020. وتبلغ التحويلات حالياً أكثر من ثلاثة أمثال المساعدات الإنمائية الرسمية، وباستثناء الصين – فإنها تزيد بأكثر من 50% عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

يأتي هذا التعافي بعدما أبدته التدفقات من قدرة على الصمود في النصف الثاني من عام 2020، والتي عوَّضت تقريباً الاضطراب الذي عاناه الربع الثاني، ولم تسجل تدفقات هذا العام سوى انخفاض متواضع بنسبة 1.7% في مواجهة واحدة من أشد حالات الركود العالمي.

كان النمو في تدفقات التحويلات قويّاً بصورة استثنائية (21.6%) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وانتعشت التحويلات أيضاً بقوة، في أكثر

المناطق الأخرى، حيث سجلت نموّاً يتراوح بين 5%، و10%، في أوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء ، ولكن كانت الوتيرة أبطأ في شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) حيث بلغت 1.4%.

وفي جميع مناطق العالم النامية، كثف المهاجرون مساندتهم لأُسرهم في بلدانهم الأصلية، ولا سيما البلدان المتضررة من انتشار متحور دلتا من فيروس كورونا. ويرجع الفضل وراء قدرتهم على ذلك إلى الانتعاش المشجع في النشاط الاقتصادي والتوظيف في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين، والذي يمكن عزوه جزئيًا إلى المحفزات المالية الاستثنائية الطارئة، والسياسات النقدية التيسيرية التي اتُّخذت لمواجهة جائحة كورونا.

في عام 2021، كانت أكبر خمسة بلدان متلقية للتحويلات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي هي: الهند والصين والمكسيك والفلبين وجمهورية مصر العربية. ومن حيث النسبة من إجمالي الناتج المحلي، كانت أكبر خمسة بلدان متلقية للتحويلات في عام 2021 من الاقتصادات الأصغر حجماً: تونغا ولبنان وجمهورية قيرغيز وطاجيكستان وهندوراس. وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدر للتحويلات في عام 2020، تلتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسويسرا.

وظلت تكلفة إرسال الأموال عبر الحدود الدولية مرتفعة، حيث بلغت نحو 6.4% في المتوسط في الربع الأول من عام 2021. ويُعد إرسال التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء مرتفعاً بشكل خاص (8%). وتكشف البيانات الخاصة بمسارات التحويلات ارتفاع التكاليف في العادة عند إرسال التحويلات

عبر البنوك، مقارنة مع القنوات الرقمية أو من خلال شركات تحويل الأموال التي تقدِّم خدمات إرسال الأموال وتسلمها نقداً.

ويبدو أن أعداد المهاجرين الدوليين قد انخفضت للعام الثاني على التوالي، مع ضعف تدفقات المهاجرين الجدد، وارتفاع أعداد المهاجرين العائدين في عامي 2020 و 2021. واستمر انخفاض عدد العمال الأجانب في منطقة مجلس التعاون الخليجي، التي تُعد من بين أكبر مقاصد المهاجرين ومصادر التحويلات الرئيسية، في عام 2021. وازدادت محاولات المهاجرين لدخول الولايات المتحدة عبر حدودها الجنوبية في عام 2021. غير أن هناك زيادة في عدد المهاجرين العابرين المحصورين في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى.

ومن المتوقع أن تستمر التحويلات في النمو في عام 2022، وإن اكتنفتها مخاطر تطورات سلبية. فأزمة كورونا أبعد ما تكون إلى الزوال، ولا تزال تشكل أهم مخاطر التطورات السلبية المحيطة بآفاق النمو العالمي، والتوظيف، وتدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولا يمكن أن تستمر برامج التحفيز المالي في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين إلى أجل غير مسمى. وفضلاً على ذلك، فإن التحول من قنوات التحويلات النقدية إلى التحويلات الرقمية، الذي لوحظ في ذروة أزمة كورونا في عام 2020، قد أخذ مجراه الطبيعي على الأرجح. وسيتطلب تحقيق مزيد من النمو تسريع وتيرة إمكانية حصول فئات المهاجرين على حسابات (معاملات) بنكية (التي تُعد ضرورية لاستخدام القنوات الرقمية). ومما يقف عائقاً أمام هذه العملية لوائح مكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب المتسمة بالصرامة، والتي لا تسهل، على سبيل المثال، فتح حسابات للعملاء من خلال تقنيات معرفة العملاء الإلكترونية.(e–KYC)

ويجب على واضعي السياسات مواصلة جهودهم للحفاظ على تدفق التحويلات عن طريق خفض تكلفة التحويلات، وزيادة إمكانية حصول المهاجرين ومقدمي خدمات التحويلات على الخدمات المصرفية، واتخاذ تدابير على صعيد السياسات للتصدي لأزمة كورونا (من حيث الحصول على اللقاحات والرعاية الصحية والإسكان والتعليم) بما يشمل المهاجرين. وقد يحتاج المهاجرون أيضاً إلى الحماية من إثقالهم بالعمل الشاق ومنحهم أجوراً متدنية من جانب أرباب العمل في أثناء الأزمة. وأخيراً، يواجه كثير من مجتمعات المهاجرين الأصلية عودة غير متوقعة للمهاجرين والمغتربين بأعداد كبيرة. وربما كانوا في حاجة إلى المساندة في توفير الرعاية الصحية، ومرافق الحجر الصحي، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، للتخفيف من وطأة هذا الوضع على نحو فعَّال.

https://www.linkedin.com/in/dilipratha/ twitter.com/intent/follow?screen_name=@DilipRatha

ديليب راثا كبير الاقتصاديين، الهجرة والتحويلات ورئيس KNOMAD

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tdfqat-althwylat-alalmyt-fy-2021-am-mn-altafy-walmfajat

2 – كم يبلغ احتياطي أمريكا من النفط.. أين تخزنه ولماذا؟

Reuters تاريخ النشر|23.11.2021:

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، اليوم الثلاثاء، الإفراج عن 50 مليون برميل من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في غضون أشهر. فكم يبلغ إجمالي مخزون الولايات المتحدة الاحتياطي؟

البيت الأبيض يعلن سحب كمية كبيرة من النفط من الاحتياطي الاستراتيجي

بحسب وزارة الطاقة الأمريكية (مكتب إدارة الطاقة الأحفورية والكربون) فإن حجم الاحتياطي الاستراتيجي يبلغ 604.5 مليون برميل (وذلك حتى تاريخ 19 نوفمبر الحالي)، مبينة أن هذا الاحتياط يتم تخزينه في مجمع حكومي مكون من أربعة مواقع بها كهوف تخزين عميقة تحت الأرض تم إنشاؤها في قباب الملح على طول سواحل خليج تكساس ولويزيانا.

STRATEGIC PETROLEUM RESERVE INVENTORY

CURRENT SPR INVENTORY AS OF November 19, 2021 (MMB)

SWEET	SOUR		TOTAL
252.5 million bbls	352 million bbls		604.5 million bbls

SPR OIL MOVEMENTS in Millions of Barrels*

MONTH	OIL EXCHANGE/PURCHASE RECEIPT BARRELS		DRAWDOWN/SALES/OIL EXCHANGE RETURN BARRELS		NET MOVEMENT
Jan-21	0.0		0.0		0.0
Feb-21	0.2	C	(0.5)	B/D	(0.3)
Mar-21	0.0		0.0	B	0.0
Apr-21	0.0		(4.3)	D	(4.3)
May-21	0.0		(5.8)	D/E	(5.8)
Jun-21	0.0		(6.3)	E	(6.3)
Jul-21	0.0		0.0		0.0
Aug-21	0.0		0.0		0.0
Sep-21	0.0		(3.5)	F	(3.5)
Oct-21	0.0		(7.1)	G	(7.1)
Nov-21	0.0		(6.1)	G	(6.1)

*Although Current Inventory captures all oil movements, monthly total oil movements are captured after inventory is closed for each month.

( ) = Barrels released from SPR
A = Commercial Storage
B = Exchange Return
C = Australia Storage
D = FY 21 Mandatory Sale
E = FY 21 Modernization Sale
F = 2021 Hurricane Ida Exchange
G = FY 22 Mandatory Sale

الصورة من موقع وزارة الطاقة الأمريكية

وأوضحت الوزارة أنه تم ملء الاحتياطي الاستراتيجي إلى سعته التخزينية المرخص بها والتي تبلغ 727 مليون برميل في 27 ديسمبر 2009، إلا أن

البيع والسحب منه أدى إلى خفض المخزون إلى 695.9 مليون برميل بحلول عام 2011، مشيرا إلى أعلى مخزون من الاحتياطي الاستراتيجي بلغ 726.6 مليون برميل، إلا أن التقرير لم يذكر السنة التي بلغ فيها المخزون الاحتياطي أعلى معدلاته. وذكرت أنه يمكن ضخ ما يصل إلى 4.4 ملايين برميل يوميا من الاحتياطي الإستراتيجي، أما عملية دخول النفط من المخزون الاحتياطي إلى السوق الأمريكي يمكن أن يستغرق 13 يوما فقط من تاريخ صدور قرار رئاسي.

وكانت الولايات المتحدة بدأت تكوين الاحتياطي النفطي الإستراتيجي عام 1975 بعد أن أدى حظر النفط العربي إلى ارتفاع أسعار البنزين وألحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي، ولجأ بعض الرؤساء إلى السحب من الاحتياطي لتهدئة أسواق النفط خلال أوقات الحرب أو عند حدوث أعاصير تسببت في تعطل البنية التحتية النفطية على امتداد الساحل الأمريكي على خليج المكسيك. المصدر RT :

https://arabic.rt.com/business/1297208-%D9%83%D9%85-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7/

3 - يقوم قسم التعليم والنشر في بنك بولندا الوطني بالتعليم:

تاريخ النشر: 2021/11/16 11:47

التضخم هو زيادة في مستوى السعر الإجمالي في الاقتصاد. الزيادات المعتدلة في الأسعار أمر طبيعي في الاقتصاد النامي. يُفترض أن يكون المستوى الأمثل للتضخم في بولندا هو معدل نمو الأسعار السنوي البالغ 1.5 - 3.5 في المائة. (2.5٪ زائد / ناقص 1 نقطة مئوية).

قد تعود زيادة الأسعار في الاقتصاد إلى:

•الطلب،

•العرض (التكلفة).

من وجهة نظر البنك المركزي، من الأهمية بمكان التمييز بين المصادر المحلية والخارجية (العالمية المحتملة) لتغيرات الأسعار.

في أكتوبر 2021، بلغ معدل التضخم في بولندا 6.8٪. من الناحية السنوية، كان على مستوى أعلى. وهذا يعني أن تكلفة سلة السلع الاستهلاكية والخدمات للأسر، في المتوسط ، زادت بنسبة 6.8٪ فقط. مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

تشير تحليلات أسعار السلع والخدمات الفردية التي اشتراها المستهلكون البولنديون إلى أنه في أكتوبر 2021، شكلت التغييرات في أسعار السلع والخدمات المدارة وأنواع الوقود (التي تغطي حوالي 21 بالمائة من سلة المستهلك الكاملة للسلع والخدمات) حوالي 46 نسبه مئويه. الزيادة السنوية في أسعار المستهلك. وبالتالي، فإن الزيادة الأخيرة في التضخم كانت بسبب العرض (التكلفة) والعوامل الخارجية، والتي ليس للسياسة النقدية التي يتبعها بنك بولندا الوطني أي تأثير عليها.

يعد التضخم المتزايد الآن ظاهرة عالمية، فهو لا يحدث فقط في بولندا، ولكن في جميع البلدان، وهو مرتبط بآثار أزمة الوباء. هذه الظاهرة مؤقتة. سينخفض التضخم مع تلاشي عوامل التكلفة، ولن يسمح بنك بولندا الوطني باستمرار التضخم عند مستوى مرتفع في بولندا.

Materiał powstał we współpracy:

Amerykański miliarder Mark Cuban kupił małe miasteczko w Teksasie

https://pieniadze.rp.pl/finanse–osobiste/art19107051–departament–edukacji–i–wydawnictw–nbp–edukuje?utm_source=rp.pl&utm_medium=sekcja_zajawka_1

4 - كيف أصبحت البتكوين رائدة العملات الرقمية؟

الدفعة غير المتوقعة التي أنعشت البتكوين جاءت من الصدمة التي خلفها وباء كورونا

أول عملية شراء لأصل حقيقي باستخدام البتكوين جرت في 22 مايو/أيار 2010 (غيتي) 26/3/2021

أدخلت نجمة العملات الرقمية البتكوين (Bitcoin) عالم المال في صراع محموم، حيث تتسارع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية –وفي مقدمتها شركة "تسلا (Tesla) "بعملية شراء تاريخية قيمتها 1.5 مليار دولار في فبراير/شباط الماضي– من أجل انتزاع هذا "الذهب الرقمي" الجديد.

وقالت صحيفة لوفيغارو (Le Figaro) الفرنسية إن هذه العملة المشفرة الرائدة شهدت في عام واحد زيادة في قيمتها 10 أضعاف لتبلغ مستويات خيالية حيث وصلت الآن إلى حوالي 60 ألف دولار للبتكوين الواحد، مما دفع البعض إلى اعتبار هذا الأصل الرقمي عملة المستقبل التي تستطيع يوما ما أن تحل محل اليورو أو الدولار.

وتؤكد الصحيفة أن قصة البتكوين لم تبدأ من عدم حيث تعود جذورها إلى تسعينيات القرن الماضي مع ظهور حركة "سايفربانكس " (Sypherpunks)، المناهضة للرقابة عبر الإنترنت من خلال التشفير، حيث تعتمد البتكوين على مجموعة من التقنيات التي طورها متخصصو

تكنولوجيا المعلومات من هذه الحركة على مدى 20 إلى 30 عاما، بحسب باتيست لاك مؤسس إحدى وكالات التداول بالعملات المشفرة.

ففي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008 نشرت شخصية غامضة تدعى ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto) رسالة في قائمة بريدية متخصصة تعلن فيها أنها بصدد إنشاء عملة رقمية بعيدة عن أي سلطة أو رقابة، داعية المطورين الذين يرغبون في ذلك إلى مساعدتها في مشروعها.

وبعدها في يناير/كانون الثاني 2009 تم إنشاء الكتلة الأولى من العملة، وهو ما لم يثر حينها سوى اهتمام بعض أخصائيي البرمجة ومعظمهم من الأميركيين، ثم جاء إطلاق التقدير الأول للعملة في أكتوبر/تشرين الأول من نفس السنة حيث بلغت قيمة العملة آنذاك 0.001 دولار، وهو المبلغ المماثل لتكلفة إنتاجها من الكهرباء.

اللحظة التي شكلت لحظة فارقة في تاريخ بتكوين كانت عام 2017 (شترستوك)

أول عملية شراء

في 22 مايو/أيار 2010 جرت أول عملية شراء لأصل حقيقي باستخدام البتكوين حيث اشترى في ذلك اليوم مطور أميركي يدعى لازلو هانييتس (Lazlo Hanyecz)قطعتي بيتزا بـ 10 آلاف بتكوين (حوالي 28 مليار دولار حاليا) ومنذ ذلك الحين يحتفل عشاق العملة الرقمية بهذا اليوم سنويا تحت مسمى "يوم بيتزا البتكوين" احتفاء بأغلى بيتزا في تاريخ البشرية.

بشكل متسارع ظهرت بعدها منصات التبادل الأولى، مثل "كوين بييس " (Coinbase)عام 2011، و"كراكن (Kraken) "عام 2012، وتم الوصول

لمعادلة عملة البتكوين مقابل الدولار في فبراير/شباط 2011، ومنتصف نفس السنة وصل السعر إلى 30 دولارا.

لكن البتكوين لم تبدأ مسيرتها كعملة حقيقية –بحسب لوفيغارو– سوى في "الإنترنت المظلم" –وهي شبكة إنترنت موازية يتم فيها شراء أي شيء بسرية تامة دون الحاجة لكشف الهوية– وهو الأمر الذي أكسبها سمعة سيئة في البداية.

كما كانت الأيام الأولى للعملة المشفرة مليئة بالفضائح الكبرى، مثل فضيحة اختراق منصة "إم تي غوكس– (MT GOX) "وهي بورصة عملات رقمية مقرها طوكيو– حيث ذهبت حوالي 700 ألف بتكوين أدراج الرياح.

اللحظة الفارقة

لكن اللحظة التي شكلت حقيقة لحظة فارقة في تاريخ العملة كانت عام 2017، حيث اجتاحت حمى غير عادية الأسواق، وسارع كثيرون إلى اقتناء هذا الرمز الرقمي، فانتقل سعر البتكوين في غضون أشهر قليلة من 3500 دولار إلى ما يقارب 20 ألفا، وفي بعض الأيام قفز السعر بمقدار ألف دولار دفعة واحدة.

غير أن عالم المال لم يمنح بعد ثقته للعملة الرقمية الناشئة، ووصفها أحد مسؤولي الشركات الكبرى بأنها عملية احتيال لا غير ستنهار سريعا من الداخل، وهو ما كاد فعلا يتأكد حيث شهدت العملة انهيارا نهاية 2017 أدى إلى أجواء من الذعر في الأسواق.

وفي غضون بضعة أشهر، انخفض السعر مجددا ليصل إلى 3 آلاف دولار، لكن عام 2019 أدى إعلان شركة فيسبوك (Facebook) عن إنشاء عملتها الرقمية الخاصة بها "ليبرا (Libra) "إلى رفع السعر مجددا حيث ارتفع

إلى ما يقارب 10 آلاف دولار، وهو المشروع الذي تخلت عنه فيسبوك في النهاية بضغط من البنك المركزي الأميركي.

لكن الدفعة غير المتوقعة التي أنعشت العملة الرقمية جاءت من الصدمة التي خلفها وباء كورونا حيث رأى المستثمرون المؤسسون (البنوك وشركات التأمين وغيرهم) –في سياق تُغرِق فيه البنوك المركزية الأسواق بالنقد– في البتكوين حائط صد منيعا في مواجهة انخفاض قيمة العملات التقليدية.

يشار إلى أن البتكوين واصلت تراجعها لليوم الخامس على التوالي، لتقترب في تعاملات اليوم أكثر من مستوى 50 ألف دولار للوحدة الواحدة.

ويأتي هبوط أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، وسط توقعات بأن عمليات التحفيز الأخيرة بالولايات المتحدة سيتم إنفاقها في الاقتصاد الحقيقي بدلاً من الأسواق المالية وشراء الأصول.

وانخفضت قيمة البتكوين على مدى الأسبوع الجاري بنحو 10%، مسجلة أطول سلسلة تراجع منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي.

المصدر: الجزيرة + لوفيغارو

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/3/26/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA

5 - الاقتصاد السياسي لسياسات سعر الصرف في تركيا

محمد أبو عليان 9/12/2021

الدولار و الليرة التركية (رويترز)

شهدت الليرة تدهورا دراماتيكيا في الفترة الماضية وخصوصا خلال نوفمبر/تشرين الثاني، حيث تراجعت إلى مستوى 13.5 بينما كانت في بداية الشهر 9.5 ليرات للدولار، وبذلك فقدت الليرة حوالي 30% من قيمتها في شهر واحد فقط.

إن التدهور المتسارع لليرة أدى لصعوبةٍ في فهم ما يحدث باستخدام الأدوات التقليدية للتحليل الاقتصادي، وهو ما عبرة عنه كبير اقتصاديي معهد التمويل الدولي، روبين بروكس (Robin Brooks) بالقول إن ما حدث لم يكن متوقعا في مليون سنة.

إلى جانب ذلك، فإن التدهور الكبير في قيمة الليرة أثار غضبا وجدلا واسعا في تركيا، وبالرغم من ذلك أكد الرئيس إصراره على المُضي في هذا الطريق وأسماها "حرب الاستقلال الاقتصادي."

باعتقادي أن فهم الاقتصاد السياسي لسعر صرف الليرة سيوضح بشكل كبير إلى جانب التحليل الاقتصادي ما يحدث لليرة حاليا، حيث يمكن القول إن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة يُدمج في إطار الاقتصاد السياسي والذي يسهم في تحليل وفهم المجتمعات. كما أنه أصبح أكثر أهمية في العقود الأخيرة من أجل تحليل واستكشاف سلوك الحكومات بتعديل وتغيير سياسات الاقتصاد الكلي وبشكل خاص حول التواريخ المهمة كالانتخابات.

وتشير الأدبيات الحديثة التي تتناول الاقتصاد السياسي لسياسات سعر الصرف أنه يتم في سياق هيكل النظام السياسي، علاقات التوزيع، اقتصاد الانتخابات، الهيكل المؤسسي للعمالة والأسواق المالية.

بعد 2013 بدأت الليرة في التدهور بشكل ملحوظ حيث تلاشت الظروف التي كانت تساعدها في المحافظة على الاستقرار النسبي لقيمتها، خصوصا مع إعلان الاحتياطي الفدرالي الأميركي إنهاء سياسة التيسير الكمي والاتجاه لزيادة الفائدة في 2015، وفي 2016 كانت محاولة الانقلاب الفاشلة والتي زادت من متاعب الليرة بالإضافة لذلك زيادة عدم اليقين مع قُرب الانتخابات والتي عقدت بشكل مبكر في يونيو/حزيران 2018

بالعودة إلى الليرة نجد أن البنك المركزي دعم قيمة الليرة المُبالغ فيها خلال الفترة من 2002 إلى 2015 بالرغم من تراجعها التدريجي، من خلال الحفاظ على تكلفة الإقراض عند مستويات مرتفعة نسبيا.

في هذه الفترة يبدو أن الظروف الدولية كانت مساعدة للبنك المركزي لاتباع مثل هذه السياسة، ولكن مع تغير الظروف الدولية والهشاشة في المؤشرات الاقتصادية إلى جانب التطورات السياسية بدأت قيمة الليرة في التراجع خلال الفترة 2013–2015.

وخلال الفترة من 2008 إلى 2013 تراجعت قيمة الليرة بحوالي 6.8% في المتوسط سنويا، بينما في 2014 و2015 تراجعت بحوالي 15.1% و24.3% على التوالي. كما يُلاحظ في هذه الفترة بأن البنك المركزي فقدَ القدرة للحفاظ على الفائدة المنخفضة وحماية قيمة الليرة في الوقت نفسه، نظرا لأن نموذج النمو المُتبع كان يعتمد إلى حد كبير على السياسات النقدية والمالية التوسعية.

وكانت الحكومة حينذاك ترى أن زيادة الفائدة تمثل مشكلة أكبر من انخفاض قيمة الليرة. وكما هو معروف أن أردوغان كان يواجه مشكلة مع محافظي المركزي منذ 2013 بسبب الإصرار على فائدة منخفضة كما أنه لم يتنازل عن هذا الطلب باستمرار.

بشكل عام خلال 2002–2015 وحتى برغم الاتجاه الهبوطي لأسعار الفائدة الاسمية، أدت معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة نسبيا إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة ووفرة السيولة في الأسواق الدولية إلى تدفقات رأسمالية كبيرة نحو تركيا (مثلا في 2006–2008 الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 21.5 مليارا سنويا وهي أعلى قيمة تاريخيا)، مما ساعدها في الحفاظ على قيمة الليرة المبالغة فيها طوال هذه الفترة.

خلال هذه الفترة ساعدت التدفقات الرأسمالية الخارجية على استمرار المحافظة على قيمة الليرة وبالتالي تخفيض معدلات التضخم عن طريق تخفيض تكلفة الواردات الداخلة في الإنتاج، حيث اعتمد المركزي قيمة الليرة كأداة فعالة في مكافحة التضخم (انظر الشكل).

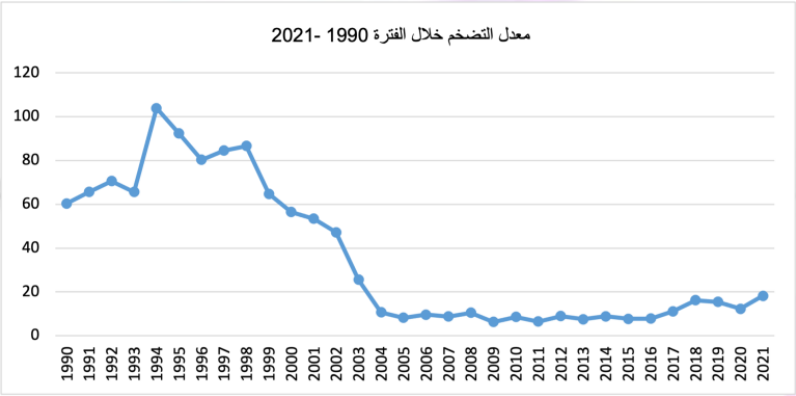

بعد 2013، بدأت الليرة في التدهور بشكل ملحوظ حيث تلاشت الظروف التي كانت تساعدها في المحافظة على الاستقرار النسبي لقيمتها، خصوصا

مع إعلان الاحتياطي الفدرالي الأميركي إنهاء سياسة التيسير الكمي والاتجاه لزيادة الفائدة في 2015.

وفي 2016 كانت محاولة الانقلاب الفاشلة والتي زادت من متاعب الليرة بالإضافة لذلك زيادة عدم اليقين مع قُرب الانتخابات والتي عقدت بشكل مبكر في يونيو/حزيران 2018، أيضا شهدت هذه الفترة تدهورا في العلاقة السياسية مع الولايات المتحدة على إثر رفض تركيا الإفراج عن القس برانسون.

هذه التطورات المتسارعة أدت لصدمة أفقدت الليرة 32% من قيمتها في 2018، مما دفع البنك المركزي التركي للتدخل بشكل مباشر وغير مباشر للحفاظ على قيمة الليرة، حيث وصلت الفائدة إلى 24% في الربع الأخير من 2018، وهو أعلى مستوى لها في فترة حكم العدالة والتنمية.

رفع الفائدة إلى هذا المستوى أدى إلى ركود اقتصادي من الربع الرابع 2018 حتى الربع الثاني 2019، حيث انكمش الاقتصاد بحوالي 2.3% في المتوسط خلال هذه الفترة. كما أن الرئيس بدأ بطرح أن "الفائدة سبب والتضخم نتيجة" ومع الضغط السياسي لخفض الفائدة أخذ التضخم اتجاها صعوديا.

هذا التعثر الاقتصادي أسهم في خسارة حزب العدالة والتنمية للبلديات الكبرى خصوصا إسطنبول وأنقرة بعد حكمها لأكثر من 20 عاما بشكل متواصل.

ومنذ 2018 استمرت الليرة في فقدان قيمتها بشكل دراماتيكي، وذلك بسبب انسداد إستراتيجية النمو التي طبقت خلال الفترة 2002–2013 والتي كانت قائمة على السياسات التوسعية نقديا وماليا، بالإضافة إلى التيسير الكمي خلال جائحة "كوفيد–19" للتخفيف من آثار الإغلاق الاقتصادي الكبير بسبب الجائحة.

مع تراجع الليرة لمستوى قياسي في 2020 بدأ وزير المالية براءات البيرق باستخدام تعبير "سعر الصرف التنافسي"، حيث يمكن القول إن البيرق حاول تقديم تفسير للتراجع الحتمي لقيمة الليرة أو لربما يكون نقطة تحول في سياسة سعر الصرف. وبالرغم من ذلك حاول المركزي عدة مرات الدفاع عن الليرة باستخدام الفائدة، وهو ما أدى لعزل 4 محافظين للمركزي منذ 2016.

في 2021، عاد المركزي لتخفيض معدل الفائدة 4% في آخر 3 جلسات لتصل إلى 15%، مما سارع في تدهور الليرة لتفقد 30% في نوفمبر/تشرين الثاني فقط وتصل لمستويات قريبة من 14 ليرة للدولار قبل تدخل المركزي بشكل مباشر في سوق الصرف الأجنبي مرتين في نفس الأسبوع.

أيضا أدى تخفيض الفائدة لارتفاع التضخم إلى 21.3% مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. وبالرغم من ذلك خرج الرئيس ليؤكد إصراره على مواصلة تخفيض الفائدة. كما استحضر نموذج النمو الصيني والذي يعتمد على سعر الصرف التنافسي وبالتالي الصادرات والتوظيف، وبذلك يمكننا القول إن إدخال سعر الصرف التنافسي أصبح نقطة تحول جوهرية في نظر الحكومة لسعر الصرف.

وتشير الأدبيات إلى أن هناك عدة عوامل لنجاح سعر الصرف التنافسي مثل البناء الهيكلي حيث يكون للصناعات التحويلية دور مهم في ذلك، وعلاقات توزيع الدخل بين مختلف مجموعات المصالح في الاقتصاد، وتفضيلات سياسة سعر الصرف للأحزاب والنظام السياسي، فضلا عن العوامل المؤسسية لأسواق المال والعمل.

ويتضح أن هناك اختلافا كبيرا بين تركيا والصين، كون النموذج الصيني يعتمد على الاستبداد السياسي والمركزية الاقتصادية والتخطيط الشامل وهذا

غير متوفر في حالة تركيا، علاوة على البنية المصرفية والاقتصادية المساعدة لهذه السياسة.

ورغم أن التحول نحو سعر الصرف التنافسي بهذه الطريقة خطر وغير سلس وقد يؤدي للتضخم الجامح، فإن الرئيس يُصر على ذلك.

والإجابة عن ذلك تتضح من خلال الرسم البياني حيث إن البطالة تؤثر سلبيا على نسبة التصويت للحزب، وبذلك يمكن تعريف البطالة بأنها المنافس الرئيس لحزب العدالة والتنمية.

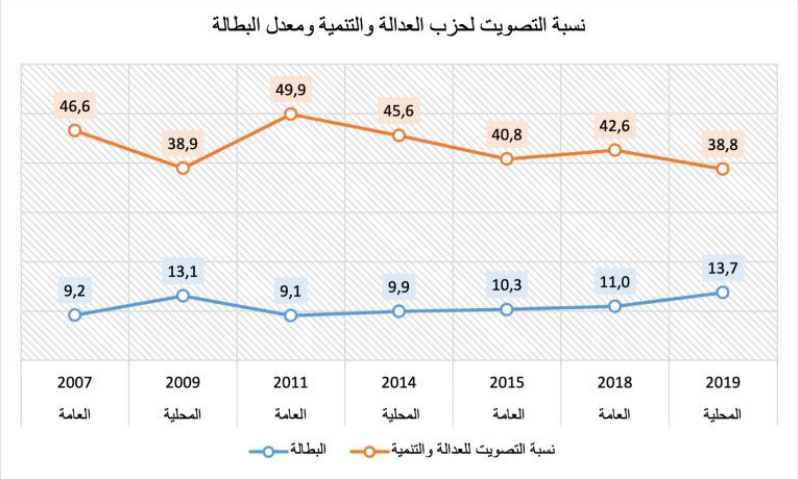

يتضح أن التحول في سياسة سعر الصرف مدفوع بالعامل السياسي أكثر من العامل الاقتصادي برغم مخاطر هذا التحول.

https://www.aljazeera.net/opinions/2021/12/9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D9%81%D9%8A

الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Polska zabiega w Dubaju i Dosze o mocniejszą współpracę z krajami arabskimi

Artur Osiecki Publikacja: 06.12.2021 11:12

Panel „Zielona energia przyszłości" na Polsko–Arabskim Forum Gospodarczym w Dubaju. Foto: PAIH

Przyczynkiem do zacieśnienia relacji gospodarczych ma być odbywające się dziś w Dubaju Polsko–Arabskie Forum Gospodarcze. Nasz kraj stawia głównie na współpracę z ZEA, Egiptem i Arabią Saudyjską, ale nie zapomina o Katarze, Bahrajnie czy Omanie.

– Te ostatnie dwa kraje niesamowicie otwierają się na współpracę gospodarczą, a z kolei Rijad chce być kolejną, obok Dubaju, stolicą handlu w regionie Bliskiego Wschodu – mówi Adrian Malinowski komisarz generalny sekcji polskiej na EXPO 2020 w Dubaju.

Polska chce współpracy z krajami arabskimi

Zjednoczone Emiraty Arabskie (ZEA) to pierwszy kraj arabski, w którym odbywa się Światowa Wystawa EXPO. Jednocześnie jest to drugi, zaraz po Arabii Saudyjskiej, partner w handlu Polski z krajami Zatoki Arabskiej (Perskiej). Według danych Głównego Urzędu Statystycznego za okres styczeń–sierpień 2021 r., w polsko–emirackich obrotach handlowych odnotowano tendencję

zwyżkową. Ich wartość wyniosła 560,4 mln dolarów (wzrost o 16 proc. w porównaniu z ośmioma miesiącami 2020 r.), w tym polski eksport – 430,6 mln dolarów (wzrost o 8,5 proc.) i import – 129,8 mln dolarów (wzrost o 49 proc.).

Jeśli idzie o Egipt to od dawna jest on jednym z naszych głównych partnerów w arabskiej Afryce Północnej. Jest to jednocześnie największy z rynków arabskich. Ludność Egiptu przekroczyła już 100 mln mieszkańców. Według danych Banku Światowego w 2020 r. nad Nilem żyło 102,3 mln Egipcjan.

Z kolei Arabia Saudyjska to największa z gospodarek arabskich. W 2020 roku Produkt Krajowy Brutto (PKB) Arabii Saudyjskiej wyniósł 700 119 mln dolarów. To więcej niż PKB naszego kraju, który w 2020 r. wyniósł 594 165 mln dolarów. Jak wskazują autorzy raportu Szkoły Głównej Handlowej pt. „Współpraca gospodarcza Polski z krajami arabskimi" to właśnie Arabia Saudyjska jest jedynym krajem arabskim o wyższym poziomie PKB w porównaniu z Polską. Jeśli jednak porówna się PKB per capita to aż 5 państw arabskich wyprzedza nasz kraj. Są to: Katar, ZEA, Kuwejt, Bahrajn i właśnie Arabia Saudyjska. Ta ostatnia to jednocześnie największy partner w handlu Polski z krajami Zatoki Arabskiej (Perskiej). W 2020 r. Arabia Saudyjska miała największy udział w polskim eksporcie ogółem do krajów arabskich. Było to 0,42 proc.

Rynki zwane trzecimi są bardziej odległe i trudniejsze do zawojowania, ale można na nich uzyskać wyższą marżę, zyskać

rzesze nowych klientów i tym samym zupełnie inną skalę biznesu. Warto jednak swe kontrakty zabezpieczyć.

– Państwa z regionu Zatoki Perskiej to dla nas niezwykle atrakcyjny i perspektywiczny – liczący ponad 400 milionów mieszkańców – rynek. Cieszę się ze wzrastającej stopniowo wymiany handlowej między Polską a państwami arabskimi. Od 2016 roku wartość naszych obrotów handlowych wzrosła o prawie 35 proc. i już przekroczyła 7 mld dolarów. Liczę na to, że w kolejnych latach ten trend zostanie podtrzymany – mówi Grzegorz Piechowiak, wiceminister rozwoju i technologii.

Co prawda gros wydarzeń o charakterze gospodarczym odbywa się teraz w Dubaju na EXPO to jednak 5 grudnia br., a więc w przeddzień Polsko-Arabskiego Forum Gospodarczego, Prezydent RP Andrzej Duda złożył oficjalną wizytę w Katarze. Prezydent spotkał się w Dosze z Emirem Kataru Szejkiem Tamimem Bin Hamadem Al Thanim. Katar jest jednym z największych producentów i największym eksporterem gazu LNG, w który inwestuje Polska, ale Andrzej Duda zwrócił też uwagę na szanse rozwoju współpracy w innych obszarach gospodarki. – Chcę podkreślić, że Polska, jako ważny importer katarskiego gazu, ma aspiracje stać się również ważnym dostawcą dla Kataru naszych wysokiej jakości usług i produktów. Z rozmów z polskimi przedsiębiorcami wiem, że mamy dla Kataru ciekawą, unikalną ofertę technologiczną – zaznaczył Prezydent RP.

– Podczas EXPO w Dubaju polscy przedsiębiorcy odbywają setki spotkań z kontrahentami z Bliskiego Wschodu. A Polsko-

Arabskie Forum Gospodarcze to jedno z dwóch największych wydarzeń gospodarczych z udziałem Polski podczas całego EXPO. Wydarzenie jest podzielone na dwie ścieżki tematyczne: 1 – poświęconą promocji eksportu i 2 – poświęconą możliwościom inwestycyjnym. Promocja eksportu i przyciąganie inwestycji zagranicznych do Polski to są również zadania PAIH – mówi Grzegorz Słomkowski, członek zarządu PAIH. W forum biorą udział firmy z całego regionu, a liczba uczestników to ostatecznie ponad 600 osób.

– Dziś podpisane zostaną 4 dwustronne porozumienia o charakterze gospodarczym. Dwa zawrze nasza Agencja. Pierwsze z Dubai Multi Commodities Centre. To największa na świecie strefa ekonomiczna z ponad 19 tys. firm, w której działają już również polskie przedsiębiorstwa. Drugie z Dubai Global Connect. Dubai Global Connect to emiracka koncepcja stworzenia wielkiego hubu handlowego, który będzie zaopatrywał w towary w promieniu 8 tys. km. Swym zasięgiem ma objąć całą Afrykę, Europę i dużą część Azji. Emiratczycy już zaprosili nas do promocji polskich mebli i mody. Będzie to permanentna strefa wystawiennicza o powierzchni ponad 1 mln metrów kwadratowych. Teraz jest ona w trakcie budowy. Z kolei Korporacja Ubezpieczeń Kredytów Eksportowych (KUKE) podpisze porozumienie z Etihad Credit Insurance, a Krajowa Izba Gospodarcza z Federacją Izb Przemysłowo-Handlowych Zjednoczonych Emiratów Arabskich – wylicza Słomkowski.

Korporacja Ubezpieczeń i Kredytów Eksportowych (KUKE) uruchomiła nowy program wsparcia polskich eksporterów. KUKE zabezpiecza kredyty eksporterów i finansuje ich proeksportowe inwestycje.

– Nasze porozumienie z Etihad Credit Insurance obejmie m.in. współpracę polskich i emirackich firm na rynkach trzecich co ma szczególne znaczenie dla rozwoju naszego eksportu na rynkach afrykańskich, na których przedsiębiorcy z ZEA działają z sukcesami – podkreśla Janusz Władyczak, prezes KUKE.

– Nasza aktywność gospodarcza to nie tylko to co się dzieje na Forum i na EXPO w naszym pawilonie, który do 4 grudnia odwiedziło już 335 tys. gości, ale cały szereg imprez targowych, w tym największe na świecie targi nowych technologii – Gitex, na których wystawiają się polskie firmy, zarówno na stoisku narodowym, jak i stoiskach indywidualnych. Łącznie w EXPO i targach weźmie udział ponad 2,5 tys. polskich firm – wskazuje z kolei Malinowski.

Polsko–Arabskie Forum Gospodarcze w Dubaju współotworzył Thani bin Ahmed Al. Zeyoudi, minister stanu ds. handlu zagranicznego Zjednoczonych Emiratów Arabskich.

Artur Osiecki

Po odbywającym się dziś Polsko–Arabskim Forum Gospodarczym, w którym m.in. wziął udział Thani bin Ahmed Al. Zeyoudi, minister stanu ds. handlu zagranicznego Zjednoczonych

Emiratów Arabskich, już jutro (7 grudnia) na EXPO będzie świętowany Dzień Polski.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://firma.rp.pl/wsparcie–ekspansji/art19170341–polska–zabiega–w–dubaju–i–dosze–o–mocniejsza–wspolprace–z–krajami–arabskimi–EXPO–Polsko–Arabskie–Forum–Gospodarcze–PAIH

7 - Public begins to question whether Biden cares amid economic woes

Naomi Lim – Yesterday 2:00 PM

President Joe Biden prides himself on his ability to connect with people, but his spin on politically problematic issues facing his administration, such as inflation and supply chain crunches, has coincided with polling that suggests fewer respondents believe he cares about voters like them.

Public approval of Biden's job as president has plummeted since inauguration, driven by disapproval regarding his handling of the economy, foreign policy, and even the COVID–19 pandemic, once considered his political advantage, according to Quinnipiac University polling analyst Tim Malloy.

"Empathy has always been his strong suit, but even his 'cares about you' number has taken a hit," Malloy told the Washington Examiner of Biden.

For Malloy, the character polling question, not consistently included by researchers, is open to respondent interpretation, though former President Donald Trump performed poorly on it.

"It covers a lot of bases, but concern for America's families is certainly woven into the question," he said. "There is always time to gain ground. An end to the pandemic nightmare, a strengthening of the economy, and a sense that border issues are under control would go a long way toward that."

Biden's polling has stabilized since entering net negative job approval territory last summer. On average, 42% of people approve of Biden's job as president compared to a majority of 52% who disapprove, according to RealClearPolitics. But fewer than two-fifths of respondents told Morning Consult researchers last month they believed Biden cares about voters like them. That figure represents a 15-percentage-point drop from 53% in April, a six-and-a-half month period.

Morning Consult's findings undermine Biden's argument that one of his best political assets is his empathy. In fact, his aptitude for connecting with people, along with his technocratic competence, formed the crux of his 2020 campaign, providing a contrast to his predecessor and opponent at the time, Trump.

When people struggle, they tend to take their grievances out on a scapegoat, according to Suffolk University Political Research Center director David Paleologos. And politically, that person is first and foremost the president, he said.

"The thought process is, 'If he cared more, my day-to-day challenges wouldn't be so bad,'" Paleologos added.

Monmouth University Polling Institute Director Patrick Murray alluded to Biden's empathetic outreach being partly stymied by the

apparent disconnect between his policies and normal people's priorities.

"This week we asked whether [the] federal government [helped or] hurt you," he said.

A quarter of that Monmouth poll's respondents believed the federal government had helped them with their top concern during the last year. While a similar percentage of people told researchers the federal government had had "no real impact" on that issue, another 46% were adamant it had hurt it. That is a 12-point increase from when more than one-third made the same assessment in July of the then-last six months.

Biden, a career politician, has spent almost half a century making small talk to all types of people and speeches to all sorts of crowds. But his perceived capacity for empathy has been compromised by his attempts to appear sensitive to financial hardships amid the pandemic as consumer prices rise and the coming holidays are at risk of being complicated by supply chain kinks.

"There are items every year that sell out, that are hard to find," he said last week during prepared White House remarks on supply chains. "Some of you moms and dads may remember Cabbage Patch Kids back in the '80s or Beanie Babies in the '90s, or other toys that have run out at Christmas time in past years when there was no supply chain problem."

And White House press secretary Jen Psaki bordered on callous when also addressing supply chain bottlenecks from behind her podium in October.

"It was clear in March of 2020, when COVID hit, that the supply chains across the world had been disrupted," a reporter said. "People couldn't get dishwashers and furniture and treadmills delivered on time, not to mention all sorts of other things." "The tragedy of the treadmill that's delayed," Psaki quipped in response.

Biden's claim to both empathy and competence was first weakened by his deadly withdrawal of troops from Afghanistan. Select loved ones of the 13 military personnel killed in the terrorist attack by ISIS-K, an Islamic State affiliate group in Afghanistan and Pakistan, at capital Kabul's airport, for example, complained Biden checked his watch during the dignified transfer event.

"His message to all of the family members who were there — those who were not even in attendance — is that he is grateful to their sons and daughters," Psaki said at the time. "He knows firsthand what it's like to lose a child and the fact that no one can tell you anything or say anything — or there's no words that are going to fill that hole that is left by that."

Public begins to question whether Biden cares amid economic woes (msn.com)

8 - How Big Oil Rigs the System to Keep Winning

Naomi Oreskes and Jeff Nesbit – 10 – 12 - 2021

This article is published as part of Covering Climate Now, a global collaboration of news outlets strengthening coverage of the climate story.

Despite countless investigations, lawsuits, social shaming, and regulations dating back decades, the oil and gas industry remains formidable. After all, it has made consuming its products seem like a human necessity. It has confused the public about climate science, bought the eternal gratitude of one of America's two main political parties, and repeatedly out–maneuvered regulatory efforts. And it has done all this in part by thinking ahead and then acting ruthlessly. While the rest of us were playing checkers, its executives were playing three–dimensional chess.

Take this brief tour of the industry's history, and then ask yourself: Is there any doubt that these companies are now plotting to keep the profits rolling in, even as mega–hurricanes and roaring wildfires scream the dangers of the climate emergency?

Ida Tarbell is one of the most celebrated investigative journalists in American history. Long before Bob Woodward and Carl Bernstein exposed the Watergate scandal, Tarbell's reporting broke up the Standard Oil monopoly. In 19 articles that became a widely read book, History of the Standard Oil Company, published in 1904, she exposed its unsavory practices. In 1911, federal regulators used Tarbell's findings to break Standard Oil into 33 much smaller companies.

David had slayed Goliath. The U.S. government had set a monopoly-busting standard for future generations. John D. Rockefeller, Standard Oil's owner, lost. The good guys won—or so it seemed. In fact, Rockefeller saw what was coming and ended up profiting—massively—from the breakup of his company. Rockefeller made sure to retain significant stock holdings in each of Standard Oil's 33 offspring and position them in different parts of the U.S. where they wouldn't compete against one another. Collectively, the 33 offspring went on to make Rockefeller very, very rich. Indeed, it was the breakup of Standard Oil that tripled his wealth and made him the wealthiest man in the world. In 1916, five years after Standard Oil was broken up, Rockefeller became the world's first billionaire.

Say It Ain't So, Dr. Seuss!: One of the offspring of Standard Oil was Esso (S-O, spelled out), which later launched one of the most successful advertising campaigns in history. It did so by relying on the talents of a young cartoonist who millions would later adore under his pen name, Dr. Seuss. Decades before authoring the pro-environment parable The Lorax, Theodore Geisel helped Esso market "Flit," a household spray gun that killed mosquitoes. What Americans weren't told was that the pesticide DDT made up 5% of each blast of Flit.

When Esso put considerable creative resources behind the Flit campaign, they were looking years ahead to a time when they would also successfully market oil-based products. The campaign ran for 17 years in the 1940s and 1950s, at the time an

unheard length of time for an ad campaign. It taught Esso and other Standard Oil companies how to sell derivative products (like plastic and pesticides) that made the company and the brand a household name in the minds of the public. In its day, "Quick, Henry, the Flit!" was as ubiquitous as "Got Milk?" is today.

At the time, the public (and even many scientists) didn't appreciate the deadly nature of DDT. That didn't come until the 1962 publication of Rachel Carson's book Silent Spring. But accepting that DDT was deadly was hard, in part because of the genius of Geisel, whose wacky characters—strikingly similar to the figures who would later populate Dr. Seuss books—energetically extolled Flit's alleged benefits. Geisel later said the experience "taught me conciseness and how to marry pictures with words." The Flit ad campaign was incredibly smart and clever marketing. It taught the industry how to sell a dangerous and unnecessary product as if it were something useful and even fun. Years later, ExxonMobil would take that cleverness to new heights in its advertorials. They weren't about clever characters. But they were awfully clever, containing few, if any, outright lies, but a whole lot of half-truths and misrepresentations.

It was clever enough to convince the New York Times to run them without labeling them as the advertisements that they, in fact, were. Their climate "advertorials" appeared in the op-ed page of the New York Times and were part of what scholars have called "the longest, regular (weekly) use of media to influence public and elite opinion in contemporary America."

Controlling Climate Science: Big Oil also saw climate change coming. As abundant investigative reporting and academic studies have documented, the companies' own scientists were telling their executives in the 1970s that burning more oil and other fossil fuels would overheat the planet. (Other scientists had been saying so since the 1960s.) The companies responded by lying about the danger of their products, blunting public awareness, and lobbying against government action. The result is today's climate emergency. Less well-known is how oil and gas companies didn't just lie about their own research. They also mounted a stealth campaign to monitor and influence what the rest of the scientific community learned and said about climate change.

The companies embedded scientists in universities and made sure they were present at important conferences. They nominated them to be contributors to the Intergovernmental Panel on Climate Change, the UN body whose assessments from 1990 onward defined what the press, public, and policymakers thought was true about climate science. While the IPCC reports, which rely on consensus science, were sound, Big Oil's scientific participation gave them an insider's view of the road ahead. More ominously, they introduced the art of questioning the consensus science in forums where every word is parsed.

The industry's extensive presence in the field also gave it early access to cutting edge research it used to its advantage. Exxon, for example, designed oil platforms to accommodate more rapid

sea level rise, even as the company publicly denied that climate change was occurring.

The industry was employing a strategy pioneered by tobacco companies, but with a twist. Beginning in the 1950s, the tobacco industry cultivated a sotto voce network of scientists at scores of American universities and medical schools, whose work it funded. Some of these scientists were actively engaged in research to discredit the idea that cigarette smoking was a health risk, but most of it was more subtle; the industry supported research on causes of cancer and heart disease other than tobacco, such as radon, asbestos, and diet. It was a form of misdirection, designed to deflect our attention away from the harms of tobacco and onto other things. The scheme worked for a while, but when it was exposed in the 1990s, in part through lawsuits, the bad publicity largely killed it. What self-respecting scientist would take tobacco industry money after that?

The oil and gas industry learned from that mistake and decided that, instead of working surreptitiously, it would work in the open. And rather than work primarily with individual scientists whose work might be of use, it would seek to influence the direction of the scientific community as a whole. The industry's internal scientists continued to do research and publish peer-reviewed articles, but the industry also openly funded university collaborations and other researchers. From the late 1970s through the 1980s, Exxon was known both as a climate research pioneer, and as a generous patron of university science, supporting student research and

fellowships at many major universities. Its scientists also worked alongside senior colleagues at NASA, the Department of Energy, and other key institutions, and funded breakfasts, luncheons, and other activities at scientific meetings. Those efforts had the net effect of creating goodwill and bonds of loyalty. It's been effective.

The industry's scientists may have been operating in good faith, but their work helped delay public recognition of the scientific consensus that climate change was unequivocally man-made, happening now, and very dangerous. The industry's extensive presence in the field also gave it early access to cutting edge research it used to its advantage. Exxon, for example, designed oil platforms to accommodate more rapid sea level rise, even as the company publicly denied that climate change was occurring.

Don't Call It Methane, It's "Natural" Gas: Methane is an even more powerful greenhouse gas than carbon dioxide, yet it has received far less attention. One reason is that the oil and gas industry has positioned methane—which marketing experts cleverly labeled "natural gas"—as the future of the energy economy. The industry promotes methane gas as a "clean" fuel that's needed to bridge the transition from today's carbon economy to tomorrow's renewable energy era. Some go further and see gas as a permanent part of the energy landscape: BP's plan is renewables plus gas for the foreseeable future, and the company and other oil majors frequently invoke "low carbon" instead of "no carbon."

Except that methane gas isn't clean. It's about 80 times more potent at trapping heat in the atmosphere than carbon dioxide is.

As recently as a decade ago, many scientists and environmentalists viewed “natural gas” as a climate hero. The oil and gas industry’s ad guys encouraged this view by portraying gas as a coal killer. The American Petroleum Institute paid millions to run its first-ever Super Bowl ad in 2017, portraying gas as an engine of innovation that powers the American way of life.

© Photo: Ahmad Al-Rubaye/AFP (Getty Images)Gas flares at the Havana oil field in Iraq burn in front of black smoke.

Gas flares at the Havana oil field in Iraq.: Between 2008 and 2019, API spent more than $750 million on public relations, advertising, and communications (for both oil and gas interests), an analysis by the Climate Investigations Center found. Today, most Americans view gas as clean, even though science shows that we can’t meet our climate goals without quickly transitioning away from it. The bottom line is that we can’t solve a problem caused by fossil fuels with more fossil fuels. But the industry has made a lot of us think otherwise.

There’s little chance the oil and gas industry can defeat renewable energy in the long term. Wind, solar, and geothermal, which are clean and cost-competitive, will eventually dominate energy markets. Researchers at the University of California, Berkeley, GridLab, and Energy Innovation have found that the U.S. can achieve 90% clean electricity by the year 2035 with no new gas and at no additional cost to consumers. But the oil and gas

industry doesn't need to win the fight in the long term. It just needs to win right now so it can keep developing oil and gas fields that will be in use for decades to come. To do that, it just has to keep doing what it has done for the past 25 years: win today, fight again tomorrow.

A Spider's Web of Pipelines: Here's a final example of how the oil and gas industry plans for the next war even as its adversaries are still fighting the last one. Almost no one outside of a few law firms, trade groups, and congressional staff in Washington, DC, knows what the Federal Energy Regulatory Commission is or does. But the oil and gas industry knows and it moved quickly after Donald Trump became president to lay the groundwork for decades of future fossil fuel dependency. FERC has long been a rubber stamp for the oil and gas industry. The industry proposes gas pipelines, and FERC approves them. When FERC approves a pipeline, that approval grants the pipeline eminent domain, which in effect makes the pipeline all but impossible to stop.

Eminent domain gives a company the legal right to build a pipeline through landowners' properties, and there is nothing they or state or county officials can do about it. A couple of states have successfully, though temporarily, blocked pipelines by invoking federal statutes such as the Clean Water Act. But if those state cases reach the current Supreme Court, the three justices Trump appointed—Neil Gorsuch, Brett Kavanaugh, and Amy Coney-Barrett—are almost certain to rule in the industry's favor.

Oil and gas industry executives seized upon Trump's arrival in the White House. In the opening days of his administration, independent researchers listened in on public trade gatherings of the executives, who talked about "flooding the zone" at FERC. The industry planned to submit not just one or two but nearly a dozen interstate gas pipeline requests. Plotted on a map, the projected pipelines covered so much of the U.S. that they resembled a spider's web.

© Photo: Greg A. Syverson (Getty Images)A full moon helps illuminate the Alaskan pipeline under the faint glow of the Aurora Borealis near Milne Point, Alaska.

Once pipelines are in the system, companies can start to build them, and utility commissioners in every corner of America see this gas "infrastructure" as a fait accompli. And pipelines are built to last decades. In fact, if properly maintained, a pipeline can last forever in principle. This strategy could allow the oil and gas industry to lock in fossil fuel dependency for the rest of the century.

In hindsight, it's clear that oil and gas industry leaders used outright climate denial when it suited their corporate and political interests throughout the 1990s. But now that outright denial is no longer credible, they've pivoted from denial to delay. Industry PR and marketing efforts have shifted massive resources to a central message that, yes, climate change is real, but that the necessary changes will require more research and decades to implement, and above all, more fossil fuels. Climate delay is the new climate

denial. Nearly every major oil and gas company now claims that they accept the science and that they support sensible climate policies. But their actions speak louder than words. It's clear that the future they want is one that still uses fossil fuels abundantly—regardless of what the science says. Whether it is selling deadly pesticides or deadly fossil fuels, they will do what it takes to keep their products on the market. Now that we're in a race to a clean energy future, it's time to recognize that they simply can't be trusted as partners in that race. We've been fooled too many times.

Naomi Oreskes is a science historian at Harvard University, and the author of several books, including Merchants of Doubt and Why Trust Science? She has extensively researched the efforts of the fossil fuel industry to deny the reality of manmade climate change and its links to the tobacco industry.

Jeff Nesbit is the author of Poison Tea, which exposed for the first time the close ties between the tobacco industry and Koch donor network front groups. He once helped lead efforts by the FDA to regulate cigarettes.

How Big Oil Rigs the System to Keep Winning (msn.com)

9 - Economic Cracks in the Great Wall of China: Is China's Current Economic Model Sustainable?

Thomas J. Duesterberg – 22-12-2021

Since Deng Xiaoping changed the trajectory of Chinese economic policy in 1978, the People's Republic of China (PRC) has amassed an impressive record of economic growth. Many

economists and political analysts, however, have come to question whether the top-down, mercantilist economic system in the PRC is sustainable in the medium to long term.

© Provided by Washington ExaminerEconomic Cracks in the Great Wall of China: Is China's Current Economic Model Sustainable?

This report explores the long-term structural and short-term economic problems in contemporary China, and in particular considers whether the Xi Jinping regime can avoid a financial crisis and effectively manage a transition to a stable new equilibrium. Structural issues include a looming downturn in the population and in the workforce; associated problems with an underdeveloped and underfinanced social safety and welfare net; income and regional inequality; environmental degradation; and domestic shortages of raw materials, agricultural production, and energy resources. The acute economic problems analyzed in the paper are a real estate bubble, the accumulation of dangerous levels of debt, dependence on external markets and financing, a difficult transition to a more consumer-oriented and less investment-driven economy, a crackdown on dynamic digital and financial sectors, a return to dominance of low-productivity state-owned enterprises and manufacturing firms, and weak governance from an increasingly authoritarian and unaccountable regime. Many of these acute issues result from Xi's changes in policy since 2013. Xi's turn toward greater economic self-reliance while maintaining

mercantilist trade relations signals an effective decoupling from the US and allied economies. Some historical examples of bubble economies and financial crises are discussed as possible analogies to the current situation in China. One conclusion is that the Middle Kingdom will see a much slower-growing economy, which makes addressing the structural issues much more difficult. Inability or lack of determination to address the large array of issues may also undermine the political legitimacy of the current regime, which has been buttressed since 1978 by a rapid growth model based on debt, real estate, and investment, including infrastructure.

The concluding section of this report offers policy tools that the United States and its allies could deploy to induce China to be a more responsible stakeholder in the world economy and a more reliable contributor to global sustainability. The tools considered in the study include trade policy and export controls, expanded oversight of foreign investment (both direct and portfolio investment), cooperation with allies on China policy, and defense-related sanctions. The paper also suggests that deployment of these tools could be a factor in weakening China's economy as well as a means to convince its leadership to pursue less mercantilist and authoritarian global strategies, which are harmful to the US economy and to global stability.

https://www.facebook.com/mudoant.alaomlat/?notif_id=1640246105920654&notif_t=page_user_activity&ref=notif

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

10 - "صندوق النقد": تقدّم ملحوظ في تحديد الخسائر اللبنانية

17كانون الأول 2021

جيري رايس

اعتبر مدير التواصل والمتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيري رايس أن "هناك تقدماً ملحوظاً في تحديد الخسائر في القطاع المالي اللبناني والعمل سيستمر في الفترة المقبلة بالتعاون مع مدققين عالميين". وأضاف "نحن في صدد تقييم الخسائر المقدرة من قبل الحكومة اللبنانية وسنتابع النقاشات مع السلطات في هذا السياق، وأي استراتيجية للتعامل مع هذه الخسائر تحتاج ان تتقاطع مع تطبيق اصلاحات لاعادة الثقة ودعم الاستثمارات وتعزيز الشفافية والحوكمة وتحفيز العمل والنمو المستدام وتقليص الفقر في السنوات المقبلة، لذلك النقاشات ستستمر."

وأكد أن "فريق الصندوق كان في لبنان الأسبوع الماضي وعقد اجتماعات مع المعنيين لصياغة استراتيجية يمكن ان تساعد لبنان على مواجهة تحدياته الاقتصادية العميقة"، مشيراً إلى أن "الزيارة أتاحت لفريق الصندوق فرصة للاطلاع أكثر على نظرة المسؤولين تجاه الاصلاحات المطلوبة ووضع العمل التقني."

وضمن لقائه الدولاري مع الصحافيين لتقديم ملخص حول ابرز نشاطات الصندوق بمختلف البلدان، أشار رايس إلى أن "السلطات اللبنانية راسلت صندوق النقد وعبرت فيها عن اهتمامها في برنامج مع الصندوق"، لافتاً إلى أن "هذه الرسالة كانت أساساً للمباحثات التحضيرية التي تجري، وتابع: المباحثات مستمرة ونتطلع لتحضير الارضية لامكانية عقد برنامج تمويل."

وأضاف: "حصلت اجتماعات مساعدة تقنية بين السلطات اللبنانية وفريق الصندوق حول الايرادات الضريبية والادارة المالية لكن لن استبق المباحثات التي لا تزال مستمرة وسنطلعكم عليها بشكل مستمر ."وحول قانون الـ"كابيتال كونترول" قال رايس: "صندوق النقد سبق وقدم ملاحظاته للحكومة على اقتراحات سابقة وليس لدي ما اضيفه حول هذا الموضوع والمباحثات مستمرة، ويمكنني إضافة مسألة واحدة فقط ان "فريق صندوق النقد سيقوم بزيارة بيروت مجدداً مطلع العام المقبل لمتابعة المباحثات."

https://www.nidaalwatan.com/article/64076-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

11 - ميقاتي "اشتبك" مع بري: أكثر من استياء وأقلّ من استقالة
صفقة باسيل – "الثنائي": سلامة مقابل البيطار

21كانون الأول 2021

الأمين العام للأمم المتحدة يضع إكليلا من الزهر تكريماً لأرواح ضحايا انفجار 4 آب في مرفأ بيروت أمس (رمزي الحاج)

قد يلفظ المجلس الدستوري اليوم قراره بالطعن بتعديلات قانون الانتخابات وقد لا يفعل... لكنّ الأكيد أنّ المجريات السياسية التي واكبت التحضير لصدور هذا القرار من عدمه، جعلت الدولة برمتها تلفظ أنفاسها الأخيرة تحت اشتداد وطأة الصفقات الفضائحية بين أركان الحكم فوق أنقاض العدل والقانون والمؤسسات، حتى بلغ الفجور رؤوس الأشهاد مع مجاهرة أهل السلطة بنتانة الانغماس في تسويات خبيثة تسابق الزمن عشية انتهاء مهلة المراجعة

الدستورية، لاستعجال "المقايضة" علناً بين قرار الطعن الانتخابي والإطاحة بالتحقيق العدلي في جريمة انفجار 4 آب.

فبغض النظر عن القنابل الدخانية التي أطلقها "التيار الوطني الحر" للتعمية على حماوة الاتصالات الجارية مع "الثنائي الشيعي" لإتمام "الصفقة" المنشودة، أكدت مصادر سياسية رفيعة في قوى الثامن من آذار أنّ الساعات الأخيرة سجلت "تقدماً كبيراً على خط التواصل بين "حزب الله" و"التيار الوطني" وأفضت إلى إنجاز توافق تشريعي – قضائي بصورة شبه نهائية بين الجانبين، قضى بموافقة النائب جبران باسيل على مشاركة كتلته النيابية حضوراً وتصويتاً في جلسة فصل ملف التحقيق مع الرؤساء والوزراء والنواب عن التحقيق العدلي في جريمة المرفأ، مقابل استحصاله على مكاسب انتخابية في قرار الطعن الدستوري، بالتوازي مع موافقة "الثنائي" على تمرير سلة تعيينات قضائية ومالية جديدة ترضي باسيل في مجلس الوزراء، يتصدرها بند تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان."

لكن ما لبثت هذه "الصفقة" أن تعثرت في ساعاتها الأخيرة بعد اصطدامها برفض الرئيس نجيب ميقاتي المضي قدماً بها على طاولة مجلس الوزراء، وبناءً عليه، رجحت مصادر مواكبة للمراجعة الدستورية التي قدّمها تكتل "لبنان القوي" بتعديلات قانون الانتخاب "أن تبقى الاحتمالات مفتوحة حتى اللحظات الأخيرة لموعد صدور قرار المجلس الدستوري (اليوم) فإذا تعذر الاتفاق السياسي سينعكس ذلك حكماً على تصويت القضاة، كل منهم بحسب ولائه السياسي، ما قد ينتج عنه تالياً انقسام الأصوات وسقوط التصويت على البنود التي لا تحظى بغالبية 7 أعضاء من أصل 10 وسقوط الطعن ورده في مواده الجوهرية، باستثناء قبول مواد هامشية منه كموعد الانتخابات، سيّما

وأنّ رئيس الجمهورية باستطاعته عدم توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في آذار بمعزل عن مضمون قرار المجلس الدستوري."

وكان "حزب الله" قد ألقى بثقله طيلة ساعات النهار في ميزان الاتصالات مع باسيل، فاستطاع بلورة تصور مشترك معه عشية صدور قرار المجلس الدستوري، لكن المصادر السياسية الرفيعة نفسها أوضحت أنّ مجريات لقاء "عين التينة" بين رئيس مجلس النواب نبيه بري وميقاتي "طيّرت" ما تم إنجازه في هذا المجال، ربطاً برفض الأخير تغطية مسألة "تطيير" سلامة. وكشفت المصادر أنّ بري هو من دعا ميقاتي لزيارته بهدف إطلاعه على إبرام "تدبير معين بين الثنائي والتيار الوطني سيفضي إلى عودة مجلس الوزراء للانعقاد لإقرار سلة تعيينات قضائية ومالية مطلوبة ضمن إطار هذا التدبير"، غير أنّ رئيس الحكومة سرعان ما "استشاط غضباً إزاء بنود التسوية التي تبلغها، مؤكداً أنه غير قادر على تغطيتها لا داخلياً ولا خارجياً سواءً في ما يتصل بالشق القضائي أو في ما يخصّ الإطاحة برياض سلامة"، فحصل نوع من "الاشتباك اللفظي بينه وبين بري، انتهى إلى مغادرة ميقاتي غاضباً من عين التينة قبل أن يبادر إلى إجراء سلسلة اتصالات مع مرجعيات سنية لإطلاعها على مستجدات الأمور وتأكيد موقفه الرافض لتمرير "صفقة" باسيل في مجلس الوزراء حتى ولو اضطره الأمر إلى الاستقالة"، لكنّ مصادره عادت فصوّبت حقيقة موقف ميقاتي مؤكدةً أنه اتخذ "موقفاً حازماً بلغ مستويات أكبر من حدّ الاستياء لكنه ما زال تحت سقف الحرص على عدم الاستقالة والتفريط بالحكومة."

وهذا ما شدد عليه رئيس الحكومة لاحقاً عبر مكتبه الإعلامي، مشيراً إلى أنه كرر خلال لقاء عين التينة "موقفه المبدئي برفض اعتبار مجلس

الوزراء ساحة لتسويات تتناول مباشرة أو بالموارية التدخل في الشؤون القضائية بالمطلق"، مع تجديد "وجوب أن تكون الحلول المطروحة للإشكالية المتعلقة بموضوع المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء مناطة بأحكام الدستور دون سواه، من دون ان يقبل استطراداً بأي قرار يُستدل منه الالتفاف على عمل المؤسسات"، وخلص في ضوء ذلك إلى إعادة التأكيد على الاستمرار "في مهامه وجهوده لحل قضية استئناف جلسات مجلس الوزراء"، مع التلويح بأنّ "أي موقف لاحق قد يتخذه سيكون مرتبطاً فقط بقناعاته الوطنية والشخصية وتقديره لمسار الأمور."

وفي المقابل، نقلت مصادر مطلعة على أجواء الاتصالات المسائية عقب تعثر مسار التسوية، أنّ رئيس "التيار الوطني" لن يتنازل عن شرط إقرار سلة تعيينات قضائية ومالية واحدة في مجلس الوزراء تشمل استبدال حاكم مصرف لبنان مقابل منحه الميثاقية المسيحية لتنحية المحقق العدلي في جريمة انفجار المرفأ "لأنّ أي تسوية دون ذلك ستكون تداعياتها كارثية عليه في الشارع المسيحي، بينما الإطاحة برياض سلامة ستكون بمثابة ورقة رابحة له بحيث سيعمد إلى تصويرها أمام جمهوره على أنها بمثابة إنجاز ضخم استطاع العهد وتياره تحقيقه في سبيل مكافحة الفساد المالي في الدولة."

https://www.nidaalwatan.com/article/64353-%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%A8%D9%83-%D9%85%D8%B9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A3%D9%82%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%84--%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84

12 - "هندسة" تخفيض الدولار في بلد "العجايب"

خالد أبو شقرا 23كانون الأول 2021

الكل سيستفيد من التعميم 161 من دون استثناء. بالاضافة إلى الودائع بالليرة والدولار، فان كل راتب بالليرة اللبنانية موطّن في المصارف سيقسّم على سعر SAYRAFA ويعطى صاحبه الدولار النقدي بدلاً من الليرات. قيادة الجيش عممت على القطع إبلاغ العسكريين كافة أنه "بامكانهم سحب راتبهم الشهري عن شهر كانون الثاني 2022 من داخل المصرف، وليس عبر بطاقة الصراف الآلي (ATM) على سعر منصة صيرفة بالدولار الاميركي (فريش دولار). خطوة رحب بها موظفو القطاع العام لانها ترفع قيمة رواتبهم بنسبة تتراوح بين 23 و30 في المئة، إذا ظل الفرق بين سعر منصة صيرفة وسعر السوق الموازية على ما هو عليه اليوم. وتُظهر من جهة أخرى بحسب رئيسة رابطة موظفي القطاع العام نوال نصر "حجم الرواتب الحقيقي لموظفي الدولة، والذي قد يصل للبعض منا إلى 30 و40 دولاراً."

ومع هذا يبقى هذا التدبير بحسب نصر "لفتة تقي الموظف العام القليل من شر التضخم، خصوصاً مع عدم توقيع رئيس الجمهورية المساعدة الاجتماعية التي وعد بها رئيس الحكومة بتسديد راتب كامل على دفعتين لشهري تشرين الثاني وكانون الأول"، آملة من المصارف "تطبيقه بحرفية"، من دون أن تخفي هواجسها من "الضغط والزحمة التي سيسببها في المصارف، ولا سيما مع ما تشهده الأخيرة من إقفال للفروع وصرف للموظفين وتقصير في الدوامات والحضور."

مخاوف نصر يؤكدها الرئيس السابق لتجمع رجال الأعمال اللبنانيين فؤاد رحمة، فهو يعتقد أن التعميم 161 لا يتعدى كونه محاولة من "الحاكم" لتقريب سعر صرف الدولار بين صيرفة والسوق السوداء، شرط أن تتفاعل المصارف معه". وعليه تعمل السلطة النقدية على إشاعة التفاؤل على 4 جبهات:

–الأولى، خلق جو بأن هناك دولارات متوفرة خارج السوق السوداء. بمعنى آخر، أصبح هناك أمل أن تأخذ الدولار النقدي من المصرف.

–الثانية، تفعيل منصة صيرفة. حيث أصبح هناك طلب عليها لم يكن مشهوداً قبل إصدار التعميم 161.

–الثالثة، والأهم هو إحجام المودعين عن السحب في مطلع كانون الثاني من العام القادم بحسب التعميم 151. فايماءات "المركزي" وتعاميمه تدفع للاعتقاد بان هذا السعر سيتغير في مطلع شباط القادم. ولا سيما أن 3900 أصبحت 8000 والأخيرة تحولت إلى دولار. ولا يبقى بالتالي أمام شريحة واسعة من المودعين إلا التعميم 158، أي سحب 400 دولار نقداً و400 دولار بالليرة ضمن سقف محدد للنقدي. وهو ما سيشكل عرضاً للدولار في السوق السوداء. كما قد يسيّل المواطنون في هذه الفترة الفاصلة جزءاً من مدخراتهم بالدولار أو التحويلات بانتظار ما سيسفر عنه آخر الشهر.

–الرابعة، أخذ القرار في النصف الثاني من هذا الشهر، بعدما سحبت المصارف حصتها والمودعون حصصهم من المصارف، بغاية تحقيق تقدم معنوي. وقد نجح بالفعل بلجم سعر الصرف وعدم تجاوزه 30 ألف ليرة بالقليل من الدولار حتى قبل أن ينفد.

كل هذه العوامل أخذها الحاكم بالاعتبار بحسب رحمة، و"جلس يتأمل اقتراب سعر منصة صيرفة من السوق الموازية". إلا أن المشكلة ستكون

بالطلب التجاري. فالسماح للبنوك بارجاع الليرة اللبنانية لأخذ حصتهم من الدولار يسمح لهم بشراء الدولار على سعر صيرفة. لكن الحاكم يعتقد من وجهة نظر رحمة أن "هذه العملية ستقرب أكثر السوق السوداء من صيرفة بمحاولة لاسترداد الطلب التجاري."

القطبة المخفية

هناك مخاوف جدية من أن تعمد البنوك إلى شراء الدولار من المركزي على سعر صيرفة وبيعه في السوق الموازية لتحقيق الربح. وهنا لا يستطيع "المركزي" ملاحقة كل من يبيع في السوق السوداء. خصوصاً أن التعميم 161 يطال بشكل عام الجزء الأكبر من اللبنانيين. ومن المفترض بحسب رحمة أن "ينتبه المركزي لهذه النقطة تحديداً، وأن لا تعيد المصارف الكرة نفسها، أي تقديمها مصلحتها على مصلحة زبائنها. أمّا من أين سيؤمن الأخير حصة المصارف من الدولارات لتوزيعها على هذه الشريحة الكبيرة من المواطنين؟ فيعتبر رحمة أن "المطلوب من الدولارات ليس كبيراً وهو يوازي الكتلة النقدية التي كان يعطيها بالليرة اللبنانية. هذا، وتعمل شركات التحويل الرسمية للدولار على تزويد المركزي بجزء غير قليل من التحويلات بالعملة الصعبة."

https://www.nidaalwatan.com/article/64504-%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%8A%D8%A8

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

وبمقارنة سعر برميل النفط مع برميل منتجات اخرى تكون المقارنة على النحو الآتي:

1. برميل النفط سعر برنت (117) دولاراً.
2. برميل كوكا كولا (126) دولاراً.
3. برميل حليب (163) دولاراً.
4. برميل مياه بيريه معدنية (300) دولار.
5. برميل عصير برتقال تروبيكانا (307) دولارات.
6. برميل بيرة بدوايزر (447) دولاراً.
7. برميل سكوب غسيل فم (682) دولاراً.
8. برميل فنتي عصير ستاربوكس (954) دولاراً.
9. برميل بن وجيري آيس كريم (1609) دولارات.
10. برميل برتولي زيت زيتون (2370) دولاراً.
11. برميل تباسكو الفلفل الحار (6155) دولاراً.
12. برميل فايزين تنظيف للعين (39728) دولاراً.
13. برميل عطر شانيل (1666560) دولاراً.

رابعاً – الاقتصاد السوري:

13 - سوريا تسعى لإنهاء الدعم لمواطنيها الأكثر ثراء

دمشق . (رويترز) –

قال مسؤولون اليوم الأربعاء إن سوريا سترفع الدعم عن سلع أساسية مثل الخبز والبنزين لحوالي 800 ألف من مواطنيها الأكثر ثراء بحلول نهاية العام للمساعدة في تخفيف العبء على مالية الدولة.

وستؤثر هذه الخطوة على أصحاب الدخول المرتفعة العاملين بالقطاع الخاص الذين سيمكنهم شراء السلع الأساسية ببطاقات تموينية بتكلفة مخفضة.

وأبلغ وزير التجارة عمرو سالم مؤتمرا صحفيا "الحكومة ستواصل الدعم لمن يستحق وقرارها هو ألا يحرم أي مواطن مستحق."

وقال إن هناك "مسعى لاستبعاد من لا يستحق الدعم قبل نهاية العام .. هناك فئات لا تحتاج للدعم والوزارة وضعت معايير للشرائح المستبعدة من الدعم."

وقال سالم إن إلغاء الدعم سيساعد الفئات الأكثر فقرا في بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 18 مليونا وتضرر اقتصاده بشدة من حرب مضى عليها عشر سنوات وحيث تشكل الرواتب والدعم الجانب الأكبر في الإنفاق العام.

واستحدثت سوريا نظاما للبطاقات التموينية لتخفيف نقص مزمن في السلع الأساسية.

وزادت الحكومة رواتب العاملين بالقطاع العام بشكل حاد وسط قفزات في التضخم. وانكمش الاقتصاد السوري حوالي 60 في المئة منذ بداية الحرب، بحسب البنك الدولي وخبراء اقتصاديين مستقلين.

https://www.raialyoum.com/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%b3%d8%b9%d9%89-%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%85-%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d9%8a%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a3/

14 - وزير التجارة يكشف الفئات غير المستحقة للدعم.. 500 ألف مستبعد والوفر للشرائح المستحقة

الخبير السوري: 2021/11/04

بين استمرار توفر المواد بسعر مرتفع أو المخاطرة بانقطاعها، حاول وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أن يفسر عبر مفاضلته بين الحالتين أسباب الرفع التدريجي للمواد المدعومة وآخرها المحروقات، غير أنه لم يوضح ورغم الأسئلة العديدة كيف سيلقى عبء هذه الزيادات على المواطن، فرفع الأسعار ضرورة حتمية حسب توصيفه لاستمرار تأمين المواد، ولكن لا يوجد أي حل أو صورة لمصير ذوي الدخل المحدود سوى أنهم كانوا محط دراسة اللجنة الاقتصادية قبل اتخاذ القرار!..

لن يكون هناك رفع تدريجي للدعم كما يتخوف المواطن، ولن يتم تحويل الدعم إلى مبالغ مالية للمستحقين، فعلى ذمة سالم لا رجعة عن قرار الدعم بل سيتم استبعاد الفئات التي لا تستحقه مع نهاية العام الحالي، كاشفاً خلال مؤتمر صحفي عقد في وزارة الإعلام أن 500 ألف مستفيد حالياً سيتم استبعادهم من خانة المدعومين، والفئات هي: " تجار درجة أولى وثانية،

المساهمين الكبار في الشركات، متوسطي وكبار المكلفين، المحامين الممارسين في مكتب خاص لأكثر من 10 سنوات، الأطباء الممارسين لأكثر من 10 سنوات، مدراء المصارف الخاصة والمساهمين فيها."

وأوضح سالم أن الوفر من الفئات المستبعدة لن يكون للخزينة بل سينعكس على الشرائح المستحقة، مشيراً إلى أن الفريق المعني بالموضوع كان دقيقاً جداً في تحديد الفئات حتى لا يظلم أحد المستحقين للدعم، أما تحويل الدعم لمبالغ نقدية فهو يحتاج دراسات دقيقة وطويلة جداً ولا أحد يريد أن يحصل اختناقات أثناء هذه الدراسات، لذلك فهي فكرة مستبعدة حالياً.

وبيّن سالم أن رفع سعر المحروقات ليس بسبب حاجة وزارة النفط لدعم الخزينة، بل لتأمين المواد وتعويض الخسائر حتى لا نصل إلى حالة عجز، ومن غير المطروح حالياً رفع سعر البنزين، لافتاً إلى أن هناك فريق عمل كامل يعمل على تخفيف الهدر، وتم تكثيف الرقابة على جميع محطات ومراكز المحروقات وسجل خلال الشهر الفائت 127 ضبط.

ووصف وزير حماية المستهلك قرار رفع سعر الغاز بالقاسي والمؤلم، لكن لا بد منه، غير أنه فاجأ الجميع بأن رفع السعر لن يسرع من تأمين المادة، وهو ما وجده كثر مخالفاً لأسباب الرفع بالدرجة الأولى، والتي تضمنت ضمان تأمين المادة بوقت أقل، إذ يبدو أن مبررات ما قبل الرفع تختلف عما بعده!..

كما أشار سالم إلى أن الحاجة الفعلية هي 5000 طن غاز سائل لتلبية الطلب، وهي غير موجودة سواء زاد السعر أم لا، مضيفاً: "أنا أيضاً انتظر دوري منذ 100 يوم"، وفيما يبلغ مقدار الدعم للغاز المنزلي إن وزعت جرة لكل بطاقة بالسعر الجديد 80 ملياراً، اعتبر سالم أن العقوبات تجعل من

عملية استيراد الغاز أمراً شبه مستحيل، وتقوم الجهات المعنية بما "لا يخطر ببال أحد" حتى تؤمنه، ذلك فضلاً عن ارتفاع سعره عالمياً.

تطرق وزير التجارة الداخلية إلى آلية عمل السورية للتجارة والتي تم تصويبها بعد أن انحرفت عن غايتها –حد تعبيره– حيث وُضعت رؤية استراتيجية لتبيع ما يلزم المواطن وبسعر مخفض بحيث تصبح هي المعيار للأسعار في السوق، وبعد أن تم ضبط مواد فاسدة من معلبات أو منظفات في بعض فروع المؤسسة، اتخذ قرار بأن ما سيؤمن للمؤسسة عبر عقود شراء هو الرز والسكر وبعض المواد الأساسية فقط، وغيرها لا يوجد مشتريات بل بيع مباشر من المنتج إلى المستهلك.

وأشار سالم إلى العمل على تحسين جودة الرغيف والذي حقق فيه بعض النجاح، فضلاً عن رفع الطاقة الطحنية لمطاحن دمشق إلى 2800 طن في اليوم بعد الصيانات الأخيرة، فالمطاحن التي تعطلت أو دمرت في الحرب لم يتم صيانتها بالسرعة أو الطريقة الملائمة، لذلك هناك ورشة عمل لصيانة جميع المطاحن. http://syrianexpert.net/?p=60644

15 - لهذا السبب لم " تتوفّق" سورية باستثمارات الطاقة المتجددة

البعث: 2021/11/04

بيّن مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة الدكتور يونس علي أن هناك تفاوتاً في الكلف بين محطات التوليد الكهربائية العاملة على الوقود الأحفوري، والمحطات الكهروضوئية التي تعد أكثر توفيراً، حيث إن كل 1 طن من الوقود التقليدي (فيول) يولّد 4000 كيلوواط ساعي من الكهرباء، وإذا كانت كلفة 1 طن من الفيول تبلغ حوالي 400 دولار، أي ما يعادل 1 مليون ليرة، فعلى

ضوء ذلك تكون كلفة الوقود اللازم لإنتاج واحد كيلوواط ساعي تصل إلى حوالي 250 ليرة، ومع تكلفة وصوله للمشترك، آخذين بعين الاعتبار تكاليف التشغيل وتكاليف نقل الكهرباء عبر شبكات النقل والتوزيع، تصل تكلفة الكيلوواط إلى ما يقارب 300 ليرة، في حين أنه بشراء الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة، وعلى سبيل المثال من الطاقة الشمسية التي تباع بما يعادل 7 سنت يورو لكل كيلوواط ساعي، تكون التكلفة حوالي 205 ليرات، ولكن من جهة أخرى تبرز مشكلة انخفاض التعرفة "الاستثمارية" التي، والكلام لمدير المركز، لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مضمار توليد الكهرباء، فعلى سبيل المثال لتركيب محطة توليد حرارية بخارية باستطاعة 500 ميغاوات نحتاج لكلفة تأسيسية حوالي 500 مليون دولار، والكهرباء المنتجة سنوياً من المحطة تبلغ 3 مليارات كيلوواط عدا الفاقد، أما الكمية المتولّدة بعد احتساب الفاقد الفني فهي 2.8 مليار كيلوواط، وكلفة الكيلوواط المنتج نحو 10 سنت دولار، وإجمالي قيمة الكهرباء المنتجة 350 مليون دولار، أي ما يعادل 900 مليار ليرة، ووفقاً لإحصائيات الوزارة فإن قيمة الكهرباء المنتجة من المحطات تبلغ 39 مليار ليرة فقط، وفي هذه الحالة يبلغ وسطي الدعم المقدم للكهرباء المباعة حوالي 836 مليار ليرة، طبعاً هذه النسب من الدعم الكثيف لسعر الكهرباء لا تتماشى نهائياً مع حسابات القطاع الخاص، ولا تحفزه على الاستثمار في هذا المجال.

وذهب علي إلى أنه في ظل الوضع الكهربائي الصعب، وبهدف إفساح المجال لوزارة الكهرباء لتغذية القطاع المنزلي، وغيره من القطاعات الخدمية، بالكهرباء، ولتوفير الكهرباء للاحتياجات الصناعية في ضوء وجود مستثمرين من القطاع الخاص راغبين ببناء محطات توليد مستقلة خاصة، يمكن تزويد

الصناعيين بالكهرباء المنتجة من المحطات المذكورة، كما سيتم العمل على إلزام الصناعيين بتلبية جزء من أحمالهم الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة، وبالمقابل فإن قيام وزارة الكهرباء بتوفير الاستثمارات لبناء محطات توليد كهربائية بتمويل من الحكومة عن طريق القروض الميسرة، أو تسهيلات دفع مالية، لا يعتبر الحل الأنجع لتلبية الطلب على الكهرباء، والتخفيف من الطلب على الفيول والغاز الطبيعي اللازمين لتوليد الكهرباء، وذلك بسبب الدعم المباشر المقدم لسلعة الكهرباء كما بيّنا آنفاً.

وتابع علي: ولكن يبقى الحل الأمثل لاستخدام الطاقات المتجددة هو استثمارها مباشرة في جانب الطلب كتركيب سخانات المياه الشمسية، واللواقط الكهروضوئية، وبعض العنفات الكهروريحية الصغيرة على أسطح المنشآت الصناعية، وغيرها من تقنيات الطاقات المتجددة، وتلبية 25% من الأحمال الكهربائية لهذه المنشآت على أقل تقدير، وتدرس الوزارة إلزام الصناعيين بهذه الخطوات على غرار عدد كبير من دول العالم، ولابد من تمويل مشاريع الطاقة المتجددة المذكورة من برنامج دعم أسعار الفائدة بتوفير القروض اللازمة لها... http://syrianexpert.net/?p=60646

16 - المجلس الأعلى للاستثمار: الإسراع بوضع خارطة وطنية لأماكن مشاريع الطاقات المتجددة

الخبير السوري: 2021/11/06

شدد المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على الإسراع بوضع خارطة وطنية

لتحديد الأماكن المخصصة لمشاريع الطاقات المتجددة خارج المدن والمناطق الصناعية.

كما أكد المجلس على الإسراع بتسليم المقاسم في المدن والمناطق الصناعية لمشاريع الطاقات المتجددة وفق نظام الآجار وفي حال تسليمها وفق نظام البيع تنحصر صفة استخدام هذه المقاسم للغاية التي أنشئت من أجلها . وأجرى المجلس تتبعاً لمراحل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحاصلة على إجازات استثمار مؤقتة لتوليد طاقة كهربائية باستخدام الألواح الشمسية وتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة وصناعة الأدوية السرطانية وصناعة أثاث المختبرات التعليمية والطبية والبحثية وإنتاج مواد صحية ومتمماتها.

واستعرض المجلس مذكرة هيئة الاستثمار السورية حول تتبع السير الإجرائي لطلبات المستثمرين الراغبين بالاستثمار وفق أحكام القانون رقم 18 للعام 2021 وتشمل مشروع تكرير وتعبئة الزيوت النباتية بعدرا الصناعية بتكلفة 2.9 مليار ليرة ويؤمن 20 فرصة عمل.. ومشروع صناعة المنظفات بأنواعها في عدرا الصناعية بتكلفة 87 مليار ليرة ويؤمن 300 فرصة عمل.

وشملت المذكرة مشروعات لصناعة الأسمدة الزراعية والعضوية في المدينة الصناعية بحسياء بتكلفة 405 مليارات ليرة ويوفر 150 فرصة عمل وإنتاج الكحول الإيتيلي من الذرة الصفراء في المدينة الصناعية بعدرا بتكلفة 3.2 مليار ليرة ويؤمن 60 فرصة عمل إضافة إلى عدد من المشاريع التي تشمل تهيئة وذبح وحفظ الدواجن وإنتاج المواد الأولية للمبيدات الحشرية والدهانات وتكرير الزيوت وصناعة الخيوط البلاستيكية وتوليد الطاقة الكهروضوئية ومشاريع سياحية عدة.

وناقش المجلس مراحل إنجاز مشروع المحطة الواحدة للمستثمر مركز خدمة المستثمرين الأدلة الإجرائية الربط الشبكي والذي يهدف إلى توفير التسهيلات الإدارية وغيرها للمستثمرين وإنجاز المعاملات بسرعة مشدداً على الدعم المستمر للهيئة لتكون المرجع الأساسي الأول والنهائي للمستثمر وتذليل الصعوبات التي تعترضها.. ومنحها الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي من شأنها تطوير آلية عملها.

ووافق المجلس على توحيد عمل لجنتي تحديد صلاحية الموقع للمشاريع الاستثمارية الواقعة خارج المخططات التنظيمية واللجنة المشكلة بموجب قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 452 لعام 2020 مع إبقاء إجراءات التراخيص كما وردت في قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 452 للعام 2020 وذلك للمشاريع السياحية الواقعة خارج المخططات التنظيمية وغير المشمولة بأحكام قانون الاستثمار http://syrianexpert.net/?p=60668

17 - عقوبات سوريا

934. هل يُسمح للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة بإجراء أنشطة ومعاملات تتعلق بالاستقرار والتعافي المبكر تشمل سوريا؟ هل هذا ينطبق على المقاولين والممنوحين أيضا؟

إجابة نعم فعلا. تخول لوائح العقوبات السورية 542.513 § (SySR)، وفقًا لشروط معينة، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها والمنظمات ذات الصلة وموظفيها أو المتعاقدين أو المستفيدين من المنح للمشاركة في جميع المعاملات والأنشطة التي تدعمهم. الأعمال الرسمية في

سوريا، بما في ذلك أي أنشطة ومعاملات تتعلق بالاستقرار والتعافي المبكر لدعم أعمالهم الرسمية. ينطبق هذا التفويض على جميع الموظفين والممنوحين والمقاولين الذين يقومون بالأعمال الرسمية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص التي تعمل كمتلقين أو مقاولين . يرجى العلم بأن المستفيدين أو المقاولين الذين يجرون الأنشطة والمعاملات المصرح بها بموجب المادة 542.513 يجب أن يقدموا نسخة من عقدهم أو المنحة مع الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها والمنظمات ذات الصلة إلى أي شخص أمريكي، بما في ذلك المؤسسات المالية الأمريكية معالجة تحويلات الأموال لدعم الأنشطة المصرح بها، قبل أن يشارك الشخص الأمريكي في أو يسهل أي معاملة أو نشاط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة 542.211 (د) والرخصة العامة الواردة في المادة 542.522 تُعفيان وتفوضان، على التوالي، وفقًا لشروط معينة، الحكومة الاتحادية وموظفيها أو الحاصلين عليها أو المتعاقدين معها للمشاركة في جميع المعاملات لدعم أعمالهم الرسمية في سوريا، بما في ذلك أي أنشطة ومعاملات متعلقة بالاستقرار والتعافي المبكر لدعم أعمالهم الرسمية. ينطبق هذا الإعفاء والتفويض على جميع الموظفين والممنوحين والمقاولين الذين يقومون بالأعمال الرسمية للحكومة الاتحادية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص التي تعمل كمستفيدين أو مقاولين. يرجى العلم بأن المستفيدين أو المقاولين الذين يجرون المعاملات المصرح بها بموجب المادة 542.522 يجب أن يقدموا نسخة من المنحة أو العقد المبرم مع الحكومة الفيدرالية إلى أي شخص أمريكي، بما في ذلك

المؤسسات المالية الأمريكية التي تعالج تحويلات الأموال لدعم الأنشطة المصرح بها، قبل أن يشارك الشخص الأمريكي في أو يسهل أي معاملة.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي لا تعمل كمستفيدين أو متعاقدين مع المنظمات الدولية المذكورة أعلاه أو الحكومة الفيدرالية، يرجى الاطلاع على المادة 542.516 للحصول على التراخيص بموجب نظام الاشتراك الموحد فيما يتعلق بتصدير أو إعادة تصدير خدمات معينة إلى سوريا لدعم بعض أنشطة المنظمات غير الحكومية.

بشكل منفصل، لا يخاطر الأشخاص غير الأمريكيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الأجنبية التي تسهل أو تساعد في الأنشطة المذكورة أعلاه، بالتعرض للعقوبات الثانوية الأمريكية وفقًا لقانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 بسبب مشاركتهم في الأنشطة المذكورة أعلاه. المصرح بها أو المعفاة للأشخاص الأمريكيين بموجب قانون النظام الموحد. الرجاء مراجعة الأسئلة الشائعة 884 للحصول على معلومات إضافية.

يرجى ملاحظة أن هذا التوجيه لا ينطبق على المعاملات والأنشطة التي قد تخضع لعقوبات بموجب برامج عقوبات أخرى يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (على سبيل المثال، المعاملات مع الأشخاص المحظورين بموجب سلطة مكافحة الإرهاب التابعة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (EO 13224، بصيغته المعدلة) أو سلطة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ذات الصلة بسوريا (EO 13894))، ما لم يكن معفيًا أو مصرحًا به من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. تاريخ الإصدار 8 نوفمبر 2021

https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/faqs/934

18 - أصدر السيد الرئيس بشار الأسد قانونا يقضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية وإعفائها أيضاً من الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد.

وفيما يلي نص القانون:

القانون رقم(30)

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 15–3–1443 هجري الموافق 21–10–2021 ميلادي.

يصدر ما يلي:

المادة 1– تعفى المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة واحد بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية الصادر بالمرسوم رقم 377 لعام 2014 كما تعفى من الضرائب والرسوم الأخرى كافة المفروضة على الاستيراد.

المادة 2– تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد المذكورة في المادة رقم 1 من هذا القانون بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المادة 3– تطبق أحكام هذا القانون لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ نفاذه.

المادة 4– تصدر التعليمات التنفيذية الخاصة لهذا القانون بقرار من وزير المالية بتنسيق مع وزراء الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

المادة 5– ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعد نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ نشره.

دمشق في 5–4–1443 هجري الموافق 10– 11–2021 ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير